الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة
1958-1954

معمر العايب
جامعة تلمسان

ملخص :

احتلت فرنسا مركزا أساسيا في الإستراتيجية الدفاعية للحلف الأطلسي في أوربا أثناء فترة الحرب الباردة، حيث مثلت للولايات المتحدة الأمريكية محور خطتها الدفاعية ضد المعسكر الاشتراكي، و هذا ما جعل الساسة الفرنسيين يعتقدون أن انتماء فرنسا للحلف الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية،هو ضمان لأمنها وسلامة مصالحها في مستعمراتها ،وعلى هذا الأساس فإن شركاء فرنسا داخل منظومة الحلف الأطلسي، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى دعم فرنسا في حربها ضد الجزائر بكل الوسائل، وبالتالي فإن نظام التعاون الغربي استطاع خلق قاعدة واسعة لدعم فرنسا بطريقة غير مباشرة و في سرية تامة، وشمل هذا الدعم المجالات السياسية و العسكرية و الدبلوماسية،هذا ما يقودنا إلى الحديث في هذا المقال عن الدعم الأمريكي لفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية .

الكلمات المفتاحية : الثورة الجزائرية ، الجمهورية الفرنسية الرابعة، الولايات المتحدة الأمريكية.

Summary

France occupied a central position in NATO's défense strategy in Europe during the Cold War. It represented the United States of America as the center of its défense plan against the socialist camp. French politicians believe that France's affiliation with the NATO led by the United States is a guarantee of its security and safety. France's partners within the NATO system found themselves obliged to support France in its war against Algeria by all means. Thus, the Western system of cooperation was able to create a broad base to support France indirectly and Full confidentiality, this support included the political, military and diplomatic, this is what leads us to talk in this article about American support for France in the face of the Algérien révolution.

Keywords: Algérien Révolution, Fourth French Republic, United States of America

مقدمة

احتلت فرنسا مركزا أساسيا في الإستراتيجية الدفاعية للحلف الأطلسي في أوربا أثناء فترة الحرب الباردة،حيث مثلت للولايات المتحدة الأمريكية محور خطتها الدفاعية ضد المعسكر الاشتراكي،و هذا ما جعل الساسة الفرنسيين يعتقدون أن انتماء فرنسا للحلف الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية،هو ضمان لأمنها وسلامة مصالحها في مستعمراتها[1]،وعلى هذا الأساس فإن شركاء فرنسا داخل منظومة الحلف الأطلسي، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى دعم فرنسا في حربها ضد الجزائر بكل الوسائل، وبالتالي فإن نظام التعاون الغربي استطاع خلق قاعدة واسعة لدعم فرنسا بطريقة غير مباشرة و في سرية تامة، وشمل هذا الدعم المجالات السياسية و العسكرية و الدبلوماسية،هذا ما يقودنا إلى الحديث في هذا المقال عن الدعم الأمريكي لفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية[2].

1- الدعم السياسي الرسمي:

تذكر الباحثة التونسية سامية المشاط في كتابها الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية،بأنه طوال فترة الثورة(1945-1962) كانت الإدارة الأمريكية ترفض كل فكرة لدعم الوطنيين وبعدهم جبهة التحرير الوطني ولم تترك لهم مجال في دعم مطالبهم[3]،أما المؤرخ شارل.ل. قيدز فيذكر:(...أن الرئيس إيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالس،كانوا متفقين على ضرورة تأييد الإدارة الأمريكية لفرنسا و هذا لكي تستعيد فرنسا مكانتها كقوى عظمى في العالم،وكان الاثنين مقتنعين بأهمية فرنسا ومستعمراتها في إيقاف تقدم النفوذ السوفيتي و الشيوعية العالمية و هذا كان محور السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الخمسينات و بالتالي كانت عاملا حاسما في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع شعوب الشرق الأوسط و شمال إفريقيا...)[4].

عند اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 و التي فاجأت السلطات الأمريكية فقنصلها بمدينة الجزائر (كلارك)، ذكر في تقريرا كتبه :(... أن ما وقع ليلة الفاتح نوفمبر، له صلة مباشرة بالأيدي الشيوعية و موسكو ...) ،أما السفير الأمريكي بفرنسا دوكلاس دايلون فقد كتب يقول:(... بالرغم من أن شيوعي إفريقيا و شيوعي فرنسا أو حتى موسكو حاولوا تفادي دعم الثوار الجزائريين،إلا أن فرنسا لديها دلائل بأن الثورة مراقبة من بعيد من طرف الشيوعيين،وأن هناك تونسيين متواجدين الآن في روسيا و تشيكوسلوفاكيا...)[5]،ذهب الخبراء الأمريكان إلى أبعد الحدود في تحليل ما وقع في الجزائر ليلة الفاتح نوفمبر 1954،حيث لاحظوا أن هناك تشابه في الخطط التكتيكية مثل تلك التي اتبعها المحاربون الفيتناميون،والحصص الإذاعية لصوت العرب التي تبث من القاهرة وحصص إذاعة بودابست،كل هذه الدلائل أكدت لدايلون D. Dillon،بأن الشيوعيون هم من يقف وراء الثورة الجزائرية،و لكي يثبت بان الثورة تسير وفق توجيهات شيوعية،فانه حاول الرجوع إلى مسار الحزب الشيوعي الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية،وفي هذا الشأن قال:(... أنه منذ 1945 أصبح ذا اتجاه استقلالي و زكى جمهورية جزائرية مرتبطة مع فرنسا....)[6].

وفي نفس السياق ذكر المؤرخ أروين وال أن الثنائي إيزنهاور وجون ف.دالاس كانوا يملكون رؤية واحدة حول الثورة الجزائرية مفادها أن أيدي الكرملين و الشيوعية هي من تقف وراء الثورة في الجزائر و يضيف أن الرئيس إيزنهاور،لم يفرق بشكل واضح الاختلاف الموجود بين الشيوعية والوطنية الثورية العربية[7].

ومن جهتها فإن الصحافة الفرنسية قد ربطت أحداث الجزائر خلال شهر نوفمبر 1954،بالصراع الدائر في الشرق الأوسط و الحرب الباردة و قالت:(... بأن كل ما يقع في الجزائر مصدره مصر و القاهرة و من راديو بودابست...)[8]،وعليه يمكننا الملاحظة أن الموقفين الفرنسي والأمريكي قد توافق حول الجهة التي كانت تقف وراء تفجير الثورة الجزائرية، وهذا كان سببا كافيا جعل الفرنسيين يسارعون إلى كسب الدعم الأمريكي في التصدي للثورة ومواجهتها.

ففي هذا الصدد قال كوف دومارفيل Couve de Murville : (...بالرغم من أن أحداث الجزائر قد جلبت انتباه العالم،حول الشأن الجزائري،(...)لا يمكنا إلا أن نشكر الموقف الأمريكي المتفهم....كانت شروحاتنا لرأي العام العالمي حول الطبيعة المحدودة للعمليات الإرهابية (يقصد هجومات الفاتح نوفمبر)،ويشير أيضا للأيدي الخارجية التي تحرك هذه المؤامرة على حد تعبيره ... وحسب رأيه ان الشعب الجزائري بقي هادئ ووفي...)[9].

و يبدوا أن التحرك الأمريكي تجاه الدول العربية جاء بناء على طلب من السلطات الفرنسية بعد زيارة منديس فرانس الى الولايات المتحدة الأمريكية وكان له لقاء مع دالاس في30 نوفمبر 1955 ،حيث بدأت واشنطن تلعب دور الوسيط لتهدئة الرأي العام العربي، ذلك أن دالاس كان قد طلب من السفير السوري السعي لدى الحكومة المصرية،لوقف بثها للحصص الإذاعية المؤيدة للثورة الجزائرية من القاهرة وكان يأمل في أن تعطي الإذاعات العربية ، الفرصة لكي ينجح منداس فرانس في إتمام خططه في الجزائر بدلا من زيادة تأجيج الوضع في شمال إفريقيا[10].

استمر التنسيق والمشاورات بين الحكومتين الفرنسية والأمريكية حول سبل مواجهة المسألة الجزائرية عبر مراحل تطور الثورة الجزائرية و التي احتلت حيزا كبيرا وأخذت قسطا وافرا من اهتمام الطرفين بداية من الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسي منداس فرانس- السالفة الذكر- إلى واشنطن وطلب فيها من السلطات الأمريكية أن تلعب دورها في الضغط على الحكومات العربية لإيقاف دعمها للقضية الجزائرية[11]، و الملاحظ أن الحكومة الفرنسية توجهت بشكل مباشر إلى البحث عن دعم سياسي أمريكي لتأثير على القاهرة حتى توقف دعمها للثورة الجزائرية ، فالسفير الأمريكي بالقاهرة Jefferson Caffery جيفرسون كافري حاول الحصول على وعد مصري لوقف الهجمات الموجهة ضد فرنسا وتخفيض الحصص الاذاعية الدعائية التي تتناول موضوع الجزائر[12] .

و يبقى الموقف السياسي الأمريكي البارز والصريح حول المسألة الجزائرية وهو ذلك الذي صدر عن السفير الأميركي المعتمد لدى فرنسا دوكلاس دايلون D.Dillon في 20 مارس 1956 ،الذي استهل خطابه بالإشارة إلى تدهور الوضع في الجزائر مؤكدا دعم بلاده لفرنسا في مواجهة الوضع ، إن مضمون تصريح دايلون جاء لتصفية الأجواء بين باريس وواشنطن ، حول سوء التفاهم حول المسألة الجزائرية ، حيث أن فرنسا لم تكن راضية عن التأييد الأمريكي لسياستها الجزائرية من جهة ،كما أنها كانت تشك في وجود نية لدى الولايات المتحدة للحلول محلها في شمال أفريقيا من جهة أخرى.

التصريح جاء لطمأنة الحكومة الفرنسية حتى أن دايلون اضطر للتذكير بالأدلة على صدق نوايا الولايات المتحدة ، في تأييدها لفرنسا حيث أكد أن الولايات المتحدة ترى أن ما يحدث في الجزائر هو شأن داخلي يخص فرنسا وحدها فقط ، وأن الحكومة الأمريكية استجابة فورا لطلب فرنسا، المتعلق بتسليمها لطائرات مروحية المضادة لحرب العصابات[13]، ما يمكن ملاحظته على تصريح دايلون هو أنه تصريح تبريري ، جاء ليؤكد المساعدة الأمريكية الغير المشروطة والكاملة لفرنسا،ورغبة أمريكا في استمرار الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا هذا الموقف تبناه الرئيس إيزنهاور ،حيث صرح في مقابلة صحفية مع مارغريت هيجينسMargaret Huggins حول المسألة الجزائرية (...حيث أكد موافقته على تصريحات دايلون ورأى أن المشكلة الجزائرية،كانت عويصة وكان في نفس الوقت متخوف من التدخل الشيوعي في المنطقة و حذر من إمكانية تأثير الحزب الشيوعي الجزائري على الثوار الجزائريين...)[14]، لذلك يمكننا التأكيد أن الإدارة الأمريكية لم تصنف المسألة الجزائرية ضمن المسائل المتعلقة بمكافحة الاستعمار والتحرر، ولكن صنفتها ضمن صراع الحرب الباردة بين المعسكرين، و هذا ما دفعها إلى مساندة و تأييد فرنسا ، في حربها ضد التأثير الشيوعي في المنطقة لذلك اعتبر تصريح الحلف الأطلسي الذي نشر في صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 28 مارس 1956بأهمية الجزائر بالنسبة للدفاع والأمن الغربيين ، إشارة واضحة أعطت الضوء الأخضر بطريقة ضمنية لفرنسا لسحب قواتها من أوربا وتسخيرها لإخماد الثورة الجزائرية ، التي كانت تعتبر تهديدا للولايات المتحدة و لإستراتيجية الحلف الأطلسي في إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط[15].

وعليه يمكن رصد المواقف الأمريكية المساندة والداعمة لفرنسا في سياستها الجزائرية بشكل واضح من خلال بعض الأحداث البارزة خلال هاته المرحلة وهي:

أ- معارضة الإدارة الأمريكية لتصريحات السيناتور الديمقراطي جون كنيدي حول المسألة الجزائرية.

ب- دعم الإصلاحات الفرنسية (الخطة الثلاثية – قانون الإطار).

ج - الاعتداء على ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 و مهمة المساعي الحميدة.

أ- معارضة تصريحات السناتور الديمقراطي كنيدي المتعلقة بتسوية المسألة الجزائرية :

كان جون.ف.دالاس من أهم المعارضين لتصريحات الديمقراطي السيناتور جون كنيدي،إثر خطابه المناهض للاستعمار الفرنسي في الجزائر ، أمام أعضاء الكونغرس في 2 جويلية 1957،حيث جاء رد فعل الإدارة الأمريكية بشكل مستعجل على لسان جون فوستر دالاس[16] ، الذي وجه انتقاداته بطريقة غير مباشرة إلى ج.كنيدي ، حيث صرح بأنه هناك بعض النواب يريدون تقديم خطة لتمرير قرار من مجلس الشيوخ ، يطالب إدارة إيزنهاور بالعمل على إيجاد حل للمسألة الجزائرية ، عن طريق منح الجزائر حكم الذاتي أو فيدرالي وذلك بالاعتماد على الحلف الأطلسي أو بالتعاون مع تونس و المغرب[17]، ولمواجهة خطة كنيدي وعرقلتها فإن الإدارة الرئيس ايزنهاور عن طريق جون.ف.دالاس ، واصلت سلسلة انتقاداتها لكنيدي وفي هذا الشأن صرح دالاس:(... أن الإدارة الأمريكية تتعاطف مع الشعوب المستعمرة وأنه يدرك مدى صعوبة المسألة الجزائرية ، معبرا بأنه لا توجد قيادة وطنية لتمثيل الجزائريين ، وبذلك أنكر دالاس وجود جبهة التحرير الوطني كقيادة وطنية تمثل الثورة والشعب الجزائري...)[18] وارتاحت الإدارة الفرنسية من الموقف الرسمي الأمريكي ضد خطة كنيدي وعبرت الخارجية الفرنسية عن ارتياحها ، عن طريق سفيرها بواشنطن هارفي ألفاند Alphand Herve حيث قال:(....بأن الإدارة الأمريكية قامت بما كان ننتظره منها.....)[19]

ب - دعم الإصلاحات الفرنسية في الجزائر:(الخطة الثلاثية – قانون الإطار):

ومواصلة في دعمها لفرنسا سارعت الإدارة الأمريكية إلى الترحيب بالإصلاحات الفرنسية التي عزمت تطبيقها في الجزائر ، وهذا في محاولة منها للقضاء على الثورة حتى أن الولايات المتحدة أزاحت بذلك الغموض عن موقفها من السياسة الفرنسية في الجزائر ، و في هذا الإطار نبه القنصل الأمريكي أشيلي في باريس ، بأن قوة التدخل الأمريكي تدافع عن الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا ولكن شرط قيام فرنسا بإجراء إصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و تقوم بتطبيقها لمواجهة الوضع المتدهور في الجزائر[20] ، حتى أن القادة الجزائريين رأوا في قانون الإطار ، على انه مقترح أمريكي لكونه يحمل حلا فيدراليا حسب الرؤية الأمريكية لحل المسألة الجزائرية[21].

دافعت الولايات الأمريكية عن قانون الإطار الذي نص في بنده الأول أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن الإدارة الأمريكية ، بعد مرور أربعة سنوات من الحرب استمرت في مساندة فكرة الجزائر فرنسية ، وبقائها متمسكة بفكرة إيجاد حل ليبرالي و ديمقراطي للمسألة الجزائرية[22]، شجعت الإدارة الأمريكية الحلول الليبرالية المقدمة من طرف فرنسا لتسوية المسألة الجزائرية والمتمثلة في الإصلاحات وكان ذلك في تصريح رسمي خلال شهر مايو عام 1956[23]،ونشير إلى أن تأييد أمريكا للإصلاحات السياسية الفرنسية في الجزائر، امتد حتى داخل هيئة الأمم المتحدة ففي الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة طلب كابوت هنري لودج،إعطاء فرنسا فرصة لتطبيق برنامجها الإصلاحي.[24]

ج- تقزيم تداعيات العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 :

تضاعف التقارب الفرنسي الأمريكي و تنسيق المواقف بين الدولتين حول المسألة الجزائرية ،حتى أصبح قادة الثورة يعتقدون أنهم يواجهون الولايات المتحدة الأمريكية ، والحلف الأطلسي وليس فرنسا وحدها ، ويتضح هذا بشكل واضح عندما وقع اعتداء القصف الجوي الفرنسي على الساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958[25] ، حيث بدا واضحا لأمريكا أن الثورة الجزائرية باتت تهدد السلم الدولي و ذلك لانعكاسات أثارها على الدول المجاورة المستقلة حديثا(المغرب وتونس) ، و حاولت الحكومة الفرنسية منذ البداية ، تحديد مهمة الوساطة الأمريكية الإنجليزية- أصحاب المساعي الحميدة- في ثلاث نقاط هي:

- وضعية الجنود الفرنسيين بتونس.
- مراقبة الحدود الفرنسية التونسية.
- استئناف المفاوضات الثنائية حول النزاع الفرنسي التونسي وخاصة فيما يتعلق بالجيوش الفرنسية.

ولعلى من الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تعرض وساطتها لحل الخلاف التونسي الفرنسي عقب الاعتداء على الساقية ، هو ضعف مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة وتأثير سياستها الجزائرية على استقرار الحلف الأطلسي ، أما السبب الثاني: هو الخطر الذي أصبح يمثله النظام الفرنسي على سلامة فرنسا و الحلف الأطلسي ، وعليه جاء استنتاج جون ف.دالاس،كالتالي بالنسبة للسياسة المتبعة من طرف فرنسا في الجزائر ، تؤدي إلى استمرار الحرب و هذا يعني بالنسبة للإدارة الأمريكية خسران البلدان المجاورة للجزائر أي تونس و المغرب و ليبيا ، وستجد فرنسا نفسها في حربا شاملة مع كامل شعوب المغرب العربي ، المدعوم من طرف مصر جمال عبد الناصر و الدول العربية ومسلحة وممولة من طرف الإتحاد السوفيتي و الشيوعية العالمية[26].

وتنفيذا للتوجيهات الفرنسية بخصوص مهمة المساعي الحميدة ، فقد أوصى دالاس بإنشاء دوريات بوليسية ، على الحدود الفرنسية التونسية مشتركة أو قوات أممية لمراقبة الحدود التونسية الجزائرية ومنع عمليات تسلل المجاهدين بين البلدين[27]، الغريب في الأمر أن الولايات المتحدة اتخذت من هذا الاعتداء مبررا لمحاولة فرض حصار على المسألة الجزائرية وخنقها حيث قررت إدارة الرئيس إيزنهاور التعامل مع الأزمة ، دون الحديث عن المسألة الجزائرية وهذا ما اعتمده جون ف.دالاس ، كخطة لاحتواء آثار تداعيات الأزمة على المستوى الدولي و حتى لا يترك الفرصة للثورة الجزائرية و قيادتها لاستغلالها لصالح المسألة الجزائرية في الخارج[28].

وهذا ما تنبه له الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مما جعله يعبر للوسطين أصحاب المساعي الحميدة روبير ميرفي Robert Murphy مساعد وزير الخارجية الأمريكي و الإنجليزي هارولد بيلي Harold Beeley مساعد كاتب الدولة للخارجية البريطانية ، عند مقابلتهما قائلا:(... إن مهمتكما ستفشلان حتما إذا لم تتطرق بعمق لجوهر القضية و هي مسألة الجزائر....)، وعلى إثرها التقى الحبيب بورقيبة بقيادة جبهة التحرير الوطني وكانا الاثنين حريصين على أن تشمل محادثات أصحاب المساعي الحميدة المسألة

الجزائرية[29]، وعليه فإن الحكومة التونسية لم تأخذ بالموقف الأمريكي من الاعتداء على ساقية سيدي يوسف و هذا تأكيدا على مساندتها للثورة الجزائرية.

2- الدعم الدبلوماسي الأمريكي داخل هيئة الأمم المتحدة:

لم تكتفي الولايات المتحدة بدعم فرنسا سياسيا و عسكريا بل امتد الدعم و التأييد إلى داخل كواليس هيئة الأمم المتحدة وذلك بالاعتراض على عرض القضية الجزائرية ، في أشغال دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والعمل على عرقلة جدولتها ، متناسية في ذلك أنها كانت من الدول التي ساهمت في صياغة ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، ولكن رغم هذا كانت القضية الجزائرية من بين أهم القضايا التي بحثتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها مابين سنوات1956 و 1961 ، رغم معارضة فرنسا وادعائها بأن المسألة الجزائرية هي مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها[30]، من خلال تمعن محاضر دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي سبعة دورات مواكبة لمسار تطور الثورة الجزائرية (1961/1955)، حيث نرى بوضوح الطريقة المتماسكة و المنسقة بين مندوبي فرنسا و الولايات المتحدة داخل الهيئة الأممية حول موضوع المسألة الجزائرية[31].

ساندت الإدارة الأمريكية بكل حزم فرنسا خلال سنتي 1955- 1956 و دعمت الرأي الفرنسي القائل:(... بأن النزاع الجزائري ليس أمرا دوليا بل أمر داخلي يخص فرنسا وحدها..) ، ومن ثما عارضت منذ البداية إدراج القضية الجزائرية ، في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة[32]، بعد طلب المجموعة الآفرو-آسيوية في 26 جويلية 1955 ، والمتضمن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة .

استنادا إلى توصيات مؤتمر باندونغ وطبقا للمادة العاشرة من النظام الداخلي للجمعية العامة ألحقت المجموعة الافرو- أسيوية ، طلبها بمذكرة توضيحية تؤكد فيها على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبعدها أحيلت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية للجمعية العامة لدراستها في 22 سبتمبر1955،وهنا نسجل أن ممثل فرنسا ووزير خارجيتها كريستيان بينو ،ورئيس الوفد الفرنسي في الدورة العاشرة للجمعية العامة، قد اعترض على عرض القضية في جدول أعمال الدورة ، وقام بحملة دبلوماسية واسعة النطاق خارج أروقة الأمم المتحدة ، وبداخلها لإحباط هذا المسعى و اعتبر أن موضوع الجزائر هو شأن فرنسي داخلي[33]، إن معارضة فرنسا لهذا القرار وجد مساندة أمريكية مطلقة ،حيث صوت مندوب أمريكا هنري كابوت لودج سلبيا على القرار باعتبار أن الجزائر جزء من فرنسا لهذا فإنه تحجج بالفقرة الثانية من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة[34]، وهذا ما جعل اللجنة السياسية للأمم المتحدة توصي من جانبها بتاريخ 22 سبتمبر1955،بعدم إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة ، وقد اتخذت اللجنة قرارها بأغلبية ثمانية أصوات مقابل خمسة وامتنع اثنان عن التصويت[35] ، وكرد فعل انتقد مؤيدي القضية الجزائرية في الكتلة الآفرو-آسيوية معارضة أمريكا لمناقشة المشكل الاستعماري ، و

اضطرت الكتلة الآفرو آسيوية إلى إعادة طرح الموضوع على الجمعية العامة في 30سبتمبر1955،مما دفع ممثل فرنسا في الهيئة الأممية أنطوان بيناي بتهديد بالانسحاب من أشغال الدورة.

أما ممثل الولايات المتحدة فإنه لم يتردد في التصويت بسحب الموضوع من جدول أعمال الدورة مرة ثانية لهذا جاءت نتائج التصويت بالرفض كالآتي 28 صوت مقابل 27 مع امتناع خمسة أصوات اعتبرت النتيجة تجديد الثقة لصالح فرنسا ، وهذا ما جعل أنطوان بيناي يتراجع عن قراره المتعلق بمقاطعة أشغال الجمعية العامة[36].

ونفس السلوك اتخذته الدبلوماسية الأمريكية مع فرنسا في الدورة الحادية عشر فقد صوتت ضد مشروع قرار تقدمت به 18 دولة من الكتلة الآفرو–آسيوية ، التي طالبت فرنسا بالاستجابة لحق الجزائريين في تقرير مصيرهم ، ودعت الحكومة الفرنسية وقيادة الثورة الجزائرية البدء في مفاوضات مباشرة وأوضح ممثل الولايات المتحدة أن تصويته فيما يتعلق بمشروع القرار هو بعيد الاحتمال[37].

ومن خلال هذه الدورة يتضح أن مجلس الأمن قد عارض جدولة القضية الجزائرية بناء على تصويت سبعة أعضاء بالسلب مقابل اثنان و امتناع عضوين، ولتفسير الموقف الأمريكي السلبي من المسألة الجزائرية صرح سفير الولايات المتحدة بالأمم المتحدة هنري كابوت لودج:(... بأن بلاده تعتقد بأن عرض المسألة الجزائرية لا يساعد على إيجاد حل للأزمة...)[38]، لكن المجموعة الآفرو–آسيوية دون كلل أعادت طرح القضية الجزائرية في 13 أكتوبر 1956، وأخيرا تم قبولها في 15 نوفمبر 1956، بتأييد فرنسي أما السفير الفرنسي كريستيان بينو، فقد برر ذلك بأن بلاده أرادت أن تستغل الفرصة للإجابة على منتقديها، ولإثبات وجود تدخل أجنبي في الأزمة الجزائرية وأكد تمسك بلاده بمبدأ السيادة الفرنسية و تطبيق إصلاحات حكومة غي مولي –الثلاثية– السالفة الذكر في الجزائر.

عرضت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية والأمن في 6 فيفري 1957حيث قام **هنري. ك.لودج** بالاستدلال بتصريحات جون. ف.دالاس، للدفاع عن الموقف الفرنسي حيث طالب بإعطاء الحكومة الفرنسية الفرصة ، لكي تطبق برنامجها الإصلاحي وناقشت اللجنة مشروعين حول القضية الجزائرية ، فالمشروع الأول: قدم من طرف 18 دولة من الكتلة الآفرو آسيوية[39] ، أما المشروع الثاني: تقدمت به كل من دول :اليابان، تايلاند،الفيليبين وتمت صياغته وفق رغبة الأمم المتحدة في التعبير عن قلقها ، في استمرار العنف و معانات الشعب الجزائري ، والغريب في الأمر أن الموقف الأمريكي على لسان مندوبها عارض المشروعين بسبب انتقادهم لسياسة الفرنسية في الجزائر.

وفي مناورة مكشوفة وبعيدة عن الواقع قام المندوب الأمريكي ومعه الدول الغربية وبعض دول أمريكا اللاتينية، بالتصويت لصالح مشروع ثالث رغم ضعف محتواه:حيث ورد في وثيقة المشروع: (... إن الجمعية العامة تعبر عن أملها في أن يتم فتح محادثات ثنائية بين طرفي النزاع في إطار التعاون المثمر و أن تتم الاستعانة بوسائل إضافية للوصول إلى حل للمسألة الجزائرية....)، والملاحظ انه تم اعتماد

المشروع الثالث في 5 فيفيري1957 وأريد به إعطاء المزيد من الوقت لفرنسا لتمكينها من ترتيب أمورها في القضاء على الثورة الجزائرية[40].

بالرغم من كل هذه العراقيل التي نجحت الإدارة الأمريكية في لعب أدوارها فإن الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة اقتربت بشكل كبير من تدويل المسألة الجزائرية ، وهذا رغم اعتدال نص المشروع الثالث- السالف الذكر- والنتيجة التي تحصلت عليها جبهة التحرير الوطني،هي أن المنظمة الدولية أصبحت تشعر بالتهديد الخطير التي بات يهدد السلم العالمي[41]، أم الدورة الثانية عشرة التي جاءت في ختام سنة 1957، حيث كانت آخر جمعية تناولت القضية الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة ففي شهر جويلية سنة 1957 تقدمت اثنتان و عشرين دولة من الكتلة أفرو-أسيوية بطلب جدولة القضية الجزائرية ، وفي هذا الإطار نشير أنه في هذه الدورة حضر ممثل الحكومة الفرنسية لدى الأمم المتحدة جورج بيكو بشكل رمزي ، لمتابعة أشغالها و ليس للمشاركة فيها وبرر حضوره بإبلاغ الوفود المشاركة بأن سياسة فرنسا في الجزائر، لا تتغير واكتفى الوفد الفرنسي بعرض نتائج إستراتيجية التهدئة مركزا على محاولة تشويه الثورة والمجاهدين واتهامهم بارتكاب جرائم وحشية [42].

لقد حث ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الجمعية العامة أثناء هذه الدورة على تجنب أي خطوة قد تعوق التقدم نحو حل سلمي ، وذكر أن قانون الإطار الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية يعد خطوة هامة نحو تطور السياسي في الجزائر ، غير أننا نسجل أن الموقف الأمريكي قد بدأ يتغير ببطىء عندما أشار المندوب الأمريكي على موافقته على الوساطة التي تقدمت بها كل من تونس و المغرب في محاولة منهم لإيجاد تسوية للقضية الجزائرية ، لكن نلاحظ أن فرنسا قد رفضت هذه الوساطة التونسية المغربية وهذا بحجة أن البلدين طرفين في الأزمة الجزائرية[43].

و يمكن الإشارة أيضا إلى أنه بالرغم من انتقادات الديمقراطيين داخل الكونغرس ممثلة في مانسفيلد وجون.كنيدي ، وقرار مجلس الشيوخ 153 المعتمد في جويلية 1957 إلا أنه لم يحدث تغييرا في الموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية داخل هيئة الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من المواقف الأمريكية الداعمة لفرنسا فإن هذه الأخيرة كانت تنظر إليها على أنها غير صريحة، أما قيادة الثورة الجزائرية ومن ورائها الدول العربية و الكتلة الأفرو-أسيوية ، فإنهم نظروا إلى الموقف الأمريكي على أنه تخلي عن مبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، التي ساهمت هي في صياغته و هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[44].

3- الدعم العسكري و الاقتصادي:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تلقت فرنسا دعما عسكريا وتعزز هذا الدعم بعد توقيع معاهدة الحلف الشمالي الأطلسي عام 1949 ، ومن خلال تصريح القادة الفرنسيين نقف على أهمية هذا الدعم بالنسبة لفرنسا و المعسكر الغربي ، في مواجهة تداعيات الحرب الباردة وفي هذا الإطار صرح هنري كوي عن رضا فرنسا بهذا التحالف حيث قال:(... إن بنود المعاهدة تلزم الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن

أوربا....) ، حيث بعد توقيع المعاهدة مباشرة بدأ الدعم العسكري الأمريكي يتهاطل على فرنسا ، فأول دفعة تسلمتها فرنسا كانت عبارة عن مجموعة من الطائرات الحربية سلمت لها سنة 1950وبموجب المعاهدة أيضا ألحقت الجزائر بمنظومة الحلف الأطلسي حسب ما نصت عليه المادة الرابعة من بنود المعاهدة[45].

وعندما اندلعت الثورة التحريرية أصبح ممثل فرنسا في الحلف الأطلسي ألكسندر برودي Alexander Parodi يلح على ضرورة نقل مراكز المخاطر للقوات الفرنسية في أوربا إلى إفريقيا الشمالية من أجل مواجهة التهديد الجديد القادم من الجنوب ، فالجزائر و انكلترا اعتبرت قاعدة أساسية في الإستراتيجية العسكرية للحلف الأطلسي منذ تجربة الحرب العالمية الثانية[46] ، وتنفيذا للمعاهدة تحصلت فرنسا على ما يقارب نصف المساعدات العسكرية المرصودة و قدرها حوالي 1450مليون دولار[47] ، و نلاحظ أنها تلقت عام 1952 على مساعدات بلغت حوالي 1520مليون فرنك منها 1070 مليون فرنك مساعدات اقتصادية ، والباقي خصص للدعم العسكري وفي عام 1953 ارتفعت المساعدات إلى 1950مليون فرنك ، منها 1030 مليون فرنك كمساعدات اقتصادية والباقي مساعدات عسكرية[48].

واضطرت فرنسا لتغطية العجز في الجانب العسكري في الجزائر إلى تجميع العديد من عتاد الإسناد الثقيل الأمريكي الصنع والذي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ابتداء منF47 ترندربولت إلى B52 مرورا ب AD4 سكايرايدر والتحقت بها طائرات كورسير، التابعة للملاحة الجوية و الطائرات النفاثة التابعة للفرق الثلاث المطاردة ، التي نشرت في شمال إفريقيا وللإشارة أن هذه الطائرات استعملت كلها ضد مجاهدي جيش التحرير الوطني[49] ، هذا بالإضافة إلى أن فرنسا قد قدمت طلبية أخرى للولايات المتحدة الأمريكية في شهر مارس و أفريل 1956 لشراء 300 طائرة جديدة من طراز T6 ، وهي في الأصل طائرة تدريب تم تعديلها للقيام بعمليات حربية ، وذلك بتصفيح قمرتها وتسليحها برشاش وراجمة صواريخ وقنابل،حتى أصبحت الطائرات النموذجية للإسناد الخفيف في الجزائر إلى غاية عام 1960[50].

ونظرا للأهمية التي أصبحت تحتلها منطقة المغرب العربي في الإستراتيجية الغربية خلال فترة الخمسينات باعتبارها إحدى الميادين المتنافس عليها من قبل المعسكرين ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبموجب معاهدة الحلف الأطلسي فقد تحصلت على العديد من الامتيازات العسكرية في المنطقة ، هذا ما سمح لفرنسا منذ عام 1950 من استعمال أسلحة الحلف الأطلسي في الجزائر ،وباعتراف وزير الدفاع الفرنسي جاك شوفاليه فإنه بحلول سنة 1954 وهي السنة التي اندلعت فيها الثورة الجزائرية كانت فرنسا توظف حوالي عشرة بالمائة(10%) من أسلحة الناتو التي كانت موجودة بحوزتها في كل من الجزائر و تونس،وبالرغم من الخلافات الفرنسية الأمريكية والتي ظهرت بسبب استعمال فرنسا المتزايد لأسلحة الناتو الموجودة في أوربا واستعمالها في الجزائر، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الكثير من الامتعاض والقلق ، حول الإجراء الفرنسي خصوصا بعد أن أثيرت هذه المسألة من طرف الوطنيين في شمال إفريقيا و في المشرق العربي، الذين اعتبروا أن الإدارة الأمريكية ، أصبحت تشارك بشكل فعلي في مواجهة الثورة

الجزائرية ، مما أدى بالإدارة الأمريكية على لسان وزير الدفاع بالمطالبة بمنع استعمال عتاد الحلف الأطلسي في الجزائر، وطالب بإرجاع و عودة القوات و التجهيزات العسكرية الأطلسية إلى أوربا[51].

والجدير بالتذكير أنه منذ اندلاع الثورة الجزائرية فإن الإدارة الأمريكية أصبحت تطرح مشكل العتاد العسكري للحلف الأطلسي، ومستقبل التحالف و هذه المسألة كانت موضوع المحادثات الفرنسية الأمريكية التي تمت بين د.دايلون والكاتب العام للدفاع الفرنسي جاك شوفاليه و بين جون ف.دالاس ومنداس فرانس في واشنطن ، حتى أصبح أمر التحالف الأطلسي أحد الانشغالات الأساسية للإدارة الأمريكية ، حيث كانت هذه الأخيرة تلح على ضرورة عدم إضعاف الحلف الأطلسي بعد سحب رجاله و عتاده من الجبهة الأوربية[52].

وفي هذا السياق أبلغ شوفاليه كاتب الدولة للدفاع الفرنسي دايلون بأن تقويت وتدعيم التواجد الفرنسي العسكري بالجزائر ، أصبح أمرا ضروريا وأضاف بأن الوحدات الموجهة إلى إفريقيا الشمالية ،ستعود إلى أوربا في حالة قيام أزمة في أوربا ، في الأخير وضح بأنه ما يقارب من 10 % من العتاد العسكري المستعمل في تونس و الجزائر مصدره الحلف الأطلسي[53]، بالرغم من مواصلة الإدارة الأمريكية تحذيراتها لخطورة سحب قوات الناتو و عتاده من أوربا ، لما يشكله ذلك من أهمية في خط المواجهة ضد الزحف الشيوعي في شرق أوربا ، فإن فرنسا قد استمرت في مواجهة الضغوط الأمريكية[54].

وتأكيدا لرغبتها في استعمال عتاد الحلف الأطلسي فإنها قامت بنقل فرقا عسكرية،بأكملها من جبهتها الغربية الأوربية إلى الجزائر، وأصبح غرب أوربا بغير قوات دفاعية كافية واستخدمت الأسلحة الدفاعية الأطلسية في الحرب ضد الشعب الجزائري، والذي لم تكن له علاقة بالشيوعية وإن أمر سحب الفرقتين الثانية و الثالثة من ألمانيا وإرسالهما بمعداتهما الأمريكية إلى منطقة سبدو بمقاطعة تلمسان في أقصى غرب الجزائر[55] ، لمراقبة الحدود الغربية ومنع المعونة و المدد الذي يأتي للمجاهدين عبر المغرب الأقصى،لدليل على ذلك وعليه فان موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الإجراء،تم دون مناقشة الموضوع داخل المؤسسات التشريعية الأمريكية والغربية وهذا ما يبين التواطؤ الكبير بين أعضاء الحلف الأطلسي وفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية،رغم ما كان يشكله من مخاطر تعريض الجبهة الأوربية للخطر، وهو أيضا دليل أخر على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الحرب و لو بصورة غير مباشرة[56].

واصلت الحكومة الفرنسية من تبريراتها لاستعمالها المتزايد للعتاد العسكري الأطلسي واستمرارها في طلب المزيد من الدعم العسكري ، فمن وجهة نظر رئيس الحكومة الفرنسي منداس فرانس ، فإن السياسة الفرنسية تهدف إلى تحقيق استتباب النظام والأمن في شمال إفريقيا ، وهذا من أجل الدفاع عن المصالح الغربية ، موضحا في هذا الإطار بأن المادة الرابعة من بنود الأطلسي تضمن التغطية الدفاعية للجزائر وعليه فإن تحقيق السلم في شمال إفريقيا فهي مسؤولية الجميع[57]،أما بالنسبة لجون ف.دالاس فإنه رفض مناقشة المسألة الجزائرية،على قاعدة المادة الرابعة و أكد في بيان له أن هذه المسألة لا تعالج إلا مع باقي

أعضاء التحالف،وواصل الحديث بالتذكير بأنه من الخطأ تقديم وعرض المسألة الجزائرية أمام المجلس الأطلسي،وإن حدث هذا فهو خطأ جسيم لقد رد منداس فرانس على تصريحات جون ف.دالاس،حيث قال :(...بأن فرنسا لا تنتظر الرفض لسياستها الجزائرية وإنما تنتظر الدعم ضد الهجمات الخارجية...)[58].

مع تزايد تدهور الوضع في الجزائر،بدا واضحا كيف أصبحت المسألة الجزائرية،تهدد سلامة الحلف الأطلسي وهذا ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية المطاف،إلى تغيير سياستها تجاه السياسة الفرنسية في الجزائر،خاصة وأنها كانت تريد تجنب ظهور هند صينية جديدة في شمال إفريقيا،وبعد تطابق وجهات النظر الفرنسية والأمريكية حول المسألة الجزائرية،وذلك من خلال الاتفاق على صيغة الحل الليبرالي للمسألة الجزائرية[59]،والحل الليبرالي حسب المنظور الأمريكي،يتمثل في القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الجزائر- وهذا ما كانت تحاول أن تقوم به السلطات الفرنسية في الجزائر- و يهدف هذا الإجراء إلى إعطاء الحكومة الفرنسية،المزيد من الوقت لتنفيذ هذه الإصلاحات وتحقيق مشروع التهدئة(القضاء على الثورة) ومن ثما المحافظة على المصالح الغربية في المنطقة،وعلية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم فرنسا بشكل مباشر ومكشوف في الجزائر وبالتالي ضمنت فرنسا المزيد من الدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي.

وتنويع مصادره و هنا نسجل موافقة الإدارة الأمريكية،على شروط تحويل ونقل العتاد العسكري وتجهيزاته من الهند الصينية إلى الجزائر،وكذلك قرار الحكومة الأمريكية والقاضي بوضع في متناول فرنسا ثمانية مروحيات (هليكوبتر) المضادة لحرب العصابات[60]،وكانت الإدارة الأمريكية تتمنى من الرأي العام والنظام الفرنسي،أن يتفهم مساعي الإدارة الأمريكية في تلبية طلبات فرنسا حسب الإمكان[61].

وعن حقائق الدعم العسكري الأمريكي لفرنسا جاء على لسان الحاكم العام للجزائر،جاك سوستال عندما كتب يقول:(...لم يكن لفرنسا سوى طائرة واحدة من نوع بيل وأما الطائرات سيكور سكاي وبنان،فإن فرنسا لم تكن تصنعها أصلا وفي أوائل 1955،ارتفع عدد الطائرات المستعملة لمواجهة الثورة الجزائرية إلي حوالي 60 طائرة خفيفة و30 طائرة عمودية من صنع أمريكي ولم يكد يحل شهر أوت 1956،حتى أرتفع عدد الطائرات ارتفاعا مذهلا حتى بلغت 500 طائرة و150 هليكوبتر ...)[62]،لقد استمر الدعم الأمريكي لفرنسا إلى غاية عام 1958،مما سمح بتوسيع الأسطول الجوي الفرنسي في هذا النوع من الطائرات،التي كانت تستعملها في الأراضي الوعرة كالجبال والأودية ضد المجاهدين،وقد قارب هذا الأسطول حوالي 250 وحدة منها 204 وحدة مصدرها الولايات الأمريكية[63]،أمريكية الصنعT28وفي شهر جانفي 1960 تسلمت فرنسا حوالي 60 طائرة هارفارد،وتم الاتفاق على طلب ثاني يقضي بتسلم فرنسا حوالي 96 طائرة إضافية[64]،وتفيد مختلف المصادر بأنه خلال فترة إدارة الرئيس إيزنهاور (1952-1960)،قد دفعت الإدارة الأمريكية بكميات كبيرة من المعدات العسكرية عن طريق البيع والتأجير والإعارة للاستعمال في الجزائر.

بالإضافة إلى هذا فإن العتاد الصحي والمئونة يستورد أغلبها من أمريكا ، زد على ذلك أن لوازم الصيانة والتجهيز كانت مضمونة من طرف أمريكا،لقد كانت تقريبا كل الأسلحة و الطائرات العمودية تابعة للحلف الأطلسي و معظمها مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت تستعمل ضد الثوار الجزائريين،واستفادت فرنسا من الطائرات المقنبلة ذات التكنولوجية الأمريكية المتطورة،إن تحليل وضعية العتاد العسكري الجوي الفرنسي في الجزائر،يبين بأن ثلاثة أرباع ¾ من الطائرات المستعملة ضد الثورة الجزائرية عام 1957،كانت طائرات أمريكية الصنع[65]،وباللغة الأرقام يمكننا تتبع مدى أهمية الدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي المقدم إلى فرنسا،حيث نجد أنه في عام 1954 بلغ حوالي 2730 مليون فرنك منها 1090 مليون فرنك للدعم العسكري والباقي وزع على شكل مساعدات متنوعة،وفي عام 1955 وصل حجم المساعدات حوالي 2060 مليون فرنك فرنسي،منها 1200 مليون فرنك للدعم العسكري،والمبلغ المتبقي للمساعدات الأخرى،لكن نلاحظ انه مع بداية عام 1955 نجد أن حجم المساعدات العسكرية بدأ في الانخفاض،حيث وصلت في نفس السنة إلى حوالي 980مليون فرنك،منها 310 مليون للدعم الاقتصادي أما الباقي فكان موجها إلى الدعم العسكري.

وفي عام 1957 انخفضت المساعدات الأمريكية لفرنسا لتصل إلى حوالي 480مليون فرنك، منها 190 مليون للمساعدات الاقتصادية[66]،لم يقتصر الدعم الأمريكي لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري على مجرد تزويدها بالعتاد الحربي والسكوت على نقل هذا العتاد إلى الجزائر،بل أمدت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا بمعونات اقتصادية كبيرة و لولا هذه المساعدات لما استطاعت فرنسا موصلة الحرب ضد الثورة الجزائرية طيلة سبعة سنوات ونصف،وهذا ما أدى إلى رفع كلفت الحرب على فرنسا،وأصبحت باهظة حيث قدرت بحوالي ثمانية مائة (800) مليار فرنك فرنسي،أي ما يقارب ملياران من الدولارات الأمريكية في السنة،وهذا نتيجة احتفاظ فرنسا بسبعمائة ألف جندي في الجزائر،يضاف إليهم حوالي ستون ألف60000.00،جندي سحبوا من ألمانيا ومائة وأربعون ألف جندي احتياطي فرنسي نقلوا إلى شمال إفريقيا وهذا كله يدخل بطبيعة الحال ضمن المشاريع العسكرية الفرنسية الهادفة إلى التهدئة وإخماد الثورة الجزائرية[67].

هذه التكاليف الباهظة كان من نتائجها إفلاس الخزينة الفرنسية،ولجوء الحكومة الفرنسية إلى سياسة القروض الداخلية،وسياسة فرض الضرائب وأخيرا اللجوء إلى الاستدانة عن طريق القروض الدولية،وكانت ألمانيا الغربية من أولى الدول التي أقرضت فرنسا،وهي في الحقيقة رؤوس أموال أمريكية موجودة بألمانيا،حولت بطريقة غير مباشرة إلى قروض لفرنسا ثم جاءت أمريكا نفسها وأقرضت فرنسا بشكل مباشر[68]،وفي هذا الإطار تمكن الاقتصادي جون موني من الحصول عام 1957على قرض سخي من الإدارة الأمريكية،قدر بحوالي(650) ستة مائة وخمسون مليون دولار من الحكومة الأمريكية[69]،هذا ما أدى في نهاية المطاف إلى تسجيل عجز كبير في الميزانية العامة للحكومة الفرنسية.

نتج عن هذا الوضع ارتفاع ديون فرنسا فالولايات المتحدة الأمريكية لوحدها،وصلت مستحقات ديونها على فرنسا عام 1959 إلى حوالي 1585.4 مليون فرنك وفي عام 1960 بلغت حوالي 1466.7 مليون فرنك،أما في عام 1961 فقد وصلت 1392.70مليون فرنك[70]،إن هذه الأرقام بلا شك تبين بوضوح حجم و ضخامة الدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي لفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية ولولا هذا الدعم لما استطاعت فرنسا مواصلة حربها ضد الثورة الجزائرية.

وفي الختام و بعد سرد هذه الحقائق يمكننا القول أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ايزنهاور لم تخفي دعمها السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لحكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة ،رغم ما كان يشكله ذلك من إحراج للولايات المتحدة في علاقاتها الدولية مع الدول المحبة للسلام على غرار الدول العربية والإسلامية ودول الكتلة الأفرو أسيوية ودول المعسكر الشيوعي المساند للقضية الجزائرية باعتبارها قضية عادلة،ترى كيف سيكون الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية بعد وصول الديمقراطي جون كنيدي إلى سدة حكم البيت الأبيض؟وكيف سيكون موقف الجنرال ديغول مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة من السياسة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية؟

الهوامش

1-Hartmut Elsenhans,La guerre d Algérie 1954-1962,La Transition d une France a une autre ,

le passage de la IV a la V République,éditions bublisud,paris ,1999,p109.

[2]- جريدة المجاهد،العدد،14،تاريخ 1957/12/15،ص3.

3-Samya el machat, Les états Unis et la guerre d Algérie, De la méconnaissance a la reconnaissance, (1954-1962), paris, L'Harmattan 1996.,p31.

4- شارل.ل .قيدز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية،مجلة الأصالة،العدد،63/62،أكتوبر- نوفمبر،1978،ص ص،100-101.

5 - Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie …., op.cit, p31.

6-Ibid,p24.

7 -Irwin.M.Wall,Les Etats-Unis et La guerre d Algérie,(tr),Philippe Etienne ravirat , ed, soleb, paris, 2006,p36.

8 - Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie …., op.cit, p25.

9 - Ibid, p25.

[10]– جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، وأثارها، دار الريحانة للكتاب،2006،ص133

11 –Hartmut , La guerre d Algérie …,op.cit,p113.

12 - Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie …., op.cit,p30.

[13]– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،147.

– عبد الكريم بلخيري ، العلاقات الجزائرية الأمريكية(1954–1980)،(تر)،سمير حشاني،وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص ص،62–64.[14]

[15]– المرجع نفسه،ص،64.

16–Maxime de person,Kennedy et L Algérie,Revue de recherches contemporaines,N03,1996,p210.

[17]– جمال فرحات، المرجع السابق،ص،150.

[18]– نفسه ،ص،150.

19– Maxime de person,op.cit,p210.

20 - Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie …., op.cit, p40.

[21]– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،151.

[22]– عبد الكريم بلخيري،المرجع السابق،ص،113.

24–Yves courrier, la guerre d'Algérie en images, Fayard, Frances, 1972,p913.

[24]– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،164.

[25]– لعبت الإدارة الأمريكية دورا هاما في تقزيم تداعيات أزمة العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف وهذا حتى لا يستغل من طرف جبهة التحرير الوطني لكسب تأييد إضافي لصالح المسألة الجزائرية داخل هيئة الأمم المتحدة حول هذا الموضوع راجع:

−j.f.Dulles, les U.S.A, esperient minimiser les conséquence, combat, le 12/02/1958.

- Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et la Grand Bretagne, L affaire de sekiet sidi Youssef, Revue d Histoire Diplomatique,ed,Apedone,paris,1996,p308.

[27]– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،159.

[28]– نفسه ، ص، 151.

30 −Historia ,Bombardement de sekiet sidi Youssef,1972.

[30]– محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي،الطبعة الرابعة،مؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1986.،ص، 453.

[31]– عبد الكريم بلخيري،المرجع السابق،ص،66.

[32]– محمد علوان، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957− 1958،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2007. ،ص44.

[33]–أحمد سعيود،الذكرى الخمسون لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، المصادر ،العدد 13، 2006،ص214

[34]– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،161.

[35]– احمد سعيود،المرجع السابق،ص،221.

[36]– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،162.

[37]– محمد علوان،المصدر السابق،ص،80.

[38]– نفسه،ص،80.

[39] – أهم مطالب المشروع هي: – حث فرنسا لمخاطبة الجزائريين،حول أحقيتهم من الاستفادة من مبدأ حق تقرير المصير.

– دعوة فرنسا لفتح مفاوضات سلام مع الجزائريين والعمل على وقف إراقة الدماء.

– تحميل الأمين العام الاممي واجب مساعدة الطرفين والتبليغ عن نتائج مسعاه في الدورة الثانية عشرة.

للمزيد من التفصيل حول الموضوع راجع:محمد علوان،المصدر السابق،ص100.

[40]– فرحات جمال نفسه،ص،164.

[41]– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح،(تر)،محمد حافظ الجمالي،وزارة المجاهدين،الجزائر،2002،ص437.

[42]–جمال فرحات،المرجع السابق،ص،165.

43−Maurice Vaisse,La Guerre Perdue a L O N U ? In Jean pierre Rioux, la guerre d Algérie et les français, ed, Fayard, France, 1990, p455.

[44]– محمد علوان،المصدر السابق،ص،84.

[45]– محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة،العدد 07، جويلية 1978،ص36.

46 -Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie …, op.cit, p46.

– بيار ميكال،تاريخ العالم المعاصر 1945−1991،تعريب يوسف صومط، الطبعة الاولى، دار الجيل،بيروت [47]،لبنان،1993،ص،26.

48- انظر جدول المساعدات الأمريكية الممنوحة إلى فرنسا في:

Hartmut La guerre d Algérie…, op.cit, p122.

[49]- F47 :مطاردة أمريكية الصنع،ذات مقعد واحد ومحرك واحد،تم تجهيز العديد من الوحدات القوات الجوية الفرنسية ،منذ سنة 1943،

- B52 :هي مقنبلة متوسطة ذات محركين ،أمريكية الصنع اقتنتها فرنسا أثناء حرب الهند الصينية.
- AD4 :مطاردة مقنبلة ذات المدى البعيد ،أمريكية الصنع وذات محركين ومقعد واحد تم تصميمها في نهاية الحرب العالمية الثانية،واقتنتها القوات الجوية الفرنسية،خلال الثورة الجزائرية ،للمزيد من التفصيل راجع: ميشال فورجي،الحرب الباردة وحرب الجزائر ،وزارة المجاهدين،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2008،ص،9

[50]- نفسه،ص،63.

51 - Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie …., op.cit, p35.

52 −Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ….,op.cit,p36.

53-Ibid,p36.
54-Ibid,p36.

[55]- منطقة سبدو هي إحدى الدوائر الإدارية التابعة حاليا للولاية تلمسان بأقصى الغرب الجزائري.

[56]- يحي جلال، المغرب الكبير ،حركات التحرير والاستقلال،الدار القومية للطباعة والنشر، 1966،ص، 1226.

57 - Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie …., op.cit, p36.
58-Ibid,p36.
59-Ibid,p38.

[60]- تمت هذه الصفقة بتاريخ 9 جوان 1955 .

61− Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie …., op.cit, p42.

[62]- جريدة المجاهد، العدد، 20، يوم15مارس 1958، ص10، وحول نفس الموضوع راجع:ميشال فورجي،المصدر السابق،ص،64.

[63]- جريدة المجاهد،العدد،20،الصدر السابق،ص،ص10.

64-El moudjahid,N=79 ,25sepembre,1960.

[65]- عبد الكريم بلخيري،المرجع السابق،ص،93.

66- Hartmut Elsenhans,La guerre d Algérie…, op.cit, p123.

[67]- عبد الكريم بلخيري،المرجع السابق،ص،93.

[68]- يحي جلال،المرجع السابق،ص،1227.

[69]- عبد الكريم بلخيري،المرجع السابق،ص،93.

70− Hartmut Elsenhans,La guerre d Algérie…, op.cit,p123.